تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

عودة التهديد
تنظيم "داعش" وقوات سوريا الديمقراطية وتحديات الأمن الوطني العراقي.

فراس إلياس

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

عودة التهديد

تنظيم "داعش" وقوات سوريا الديمقراطية وتحديات الأمن الوطني العراقي.

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات الأمنية والعسكرية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / مكافحة التطرف والإرهاب، الأمن والدفاع، السياسية الداخلية والخارجية

فراس إلياس / باحث واستاذ الاستراتيجية والامن الوطني في جامعة الموصل

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

عاش العراق مرحلة ترقب شديدة نتيجة قيام قوات سوريا الديمقراطية «قسد» بإطلاق سراح 1200 عنصر من مقاتلي تنظيم «داعش» المعتقلين في سجن غويران المركزي في مدينة الحسكة شرق سوريا في مطلع شهر آب / أغسطس الماضي، خصوصاً وأن العديد منهم يحمل الجنسية العراقية، إذ أثارت عملية الإفراج هذه العديد من التساؤلات حول الأسباب التي تقف خلف الخطوة الأخيرة، ورغم أن قوات «قسد» أعلنت بأن إطلاق سراح المعتقلين جاء بناء على قرار العفو الذي أصدرته هيئة العدالة الاجتماعية في الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا، كأول دفعة من المحكومين، وقد تتبعه عملية إطلاق سراح المزيد من المحكومين في المرحلة المقبلة، إلاّ أن الأوضاع المتغيرة في مناطق شمال وشرق سوريا، وكذلك في شمال العراق، توحي عكس ذلك.

إذ إن نجاح قوات «قسد» في السيطرة على ملف معتقلي « داعش» بدعم من قبل الولايات المتحدة، وتحديداً بعد إعلان التحالف الدولي نهاية الحرب على التنظيم في 2019، جعلت من ورقة «داعش» وسيلة تأثير مهمة بيد قوات «قسد»، إذ سبق أن هدد قوات «قسد» بسحب يدها من إدارة سجن غويران المركزي، عندما أعلنت إدارة الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» نيتها سحب قواتها من شمال شرق سوريا، وكذلك فإن التضامن العضوي العابر للحدود بين حزب العمال الكردستاني «PKK» وقوات «قسد»، قد يدفع قوات «قسد» مؤخراً للمراهنة على ورقة «داعش» من جديد، من أجل تعطيل العملية العسكرية التركية الجارية ضد مواقع حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، عبر خلق فجوة في التفاهمات الأمنية بين بغداد وأربيل وأنقرة.

تحوطات أمنية عراقية

مما لا شك فيه أن إطلاق سراح عناصر تنظيم «داعش»، دفع العراق إلى اتخاذ العديد من التدابير الأمنية، وتحديداً على الحدود العراقية السورية، إذ تحدثت العديد من التقارير الاستخبارية العراقية عن قيام الحكومة العراقية بتعزيز الإجراءات الأمنية على الحدود مع سوريا، خشية أن يتسلل عناصر من تنظيم «داعش» المفرج عنهم إلى الحدود العراقية، خصوصاً مع إعلان قوات «قسد» عزمها إطلاق سراح المزيد منهم في المرحلة المقبلة.

فقد قامت الحكومة العراقية بدفع العديد من الألوية التابعة للجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي للتمركز على الحدود مع سوريا، كما تم إنشاء العديد من خطوط الصد مع الحدود السورية، خشية أن يقوم تنظيم «داعش» بعمليات تعرضية في الفترة المقبلة،

كما أن قيادة عمليات غرب نينوى وعبر التنسيق مع قيادة عمليات حرس الحدود شكلت 13 فوجاً عسكرياً لتعزيز الأمن على الحدود مع سوريا، وتنفيذ 7 إجراءات أمنية لتأمينها، ومحاولة بناء مشروع جسر يربط ضفة الفرات مع الصفر الحدودي السوري، ولأن ضبط الحدود في جميع دول العالم يكون مسؤولية مشتركة بين بلدين وأكثر حسب مسافتها، لكن في الجزء الممتد من ربيعة إلى القائم لا يوجد ضبط من الجانب السوري، حيث تنتشر هناك قوات «قسد»، في غياب واضح للدولة السورية «قوات دمشق».

كما خصصت الحكومة العراقية إمكانيات كبيرة لقيادة عمليات غرب نينوى نهاية الشهر الماضي، للعمل على خطة من 7 محاور، تضمنت شق خندق بعرض 3 أمتار وعمق 3 أمتار، ووضع ساتر بارتفاع متر، إضافة إلى وضع مانع نفاخ رباعي قنفذي وسياج BRC، ونشر نقاط حراسة لكل كيلو متر مع برج كونكريتي، حيث غطيت الحدود بكاميرات حرارية متداخلة فيما بينها، والجزء الأهم منها تمثل بمد جدار كونكريتي بطول 170 كيلو متر، وخلال الفترة المقبلة سيتم إكمال مد كيبل ضوئي مع الحدود مع سوريا، ينقل صورة واتصالاً مباشراً بين القوات العسكرية المنتشرة وقيادة العمليات.

كما أصدرت قيادة العمليات المشتركة العراقية أوامر عليا بمضاعفة الإجراءات الأمنية في 11 منطقة قريبة من الشريط الحدودي العراقي مع سوريا، من جهة محافظات نينوى والأنبار ضمن مناطق بالعمق العراقي، ذات جغرافية معقدة تشكل بيئة ومسارات للتسلل، وتحديداً الأنفاق التي يستخدمها عناصر التنظيم للتسلل عبر الحدود، إلى جانب انطلاق عملية أمنية في مقتربات محافظات نينوى والأنبار، تأتي كجزء من الأوامر الحكومية التي تشدد على تعزيز أمن مناطق الشريط الحدودي، من خلال الانتشار والكمائن وعمليات التمشيط بالعمق مع تفعيل الجهد الاستخباري، ويبدو واضحاً بأن الهدف من هذه التعزيزات هو درء مخاطر أي عمليات تسلل لعناصر التنظيم بعد إطلاق قوات «قسد» سراح عناصر من التنظيم.

وضع أمني معقد

شهدت الساحة العراقية خلال الأيام الماضية، تحركات أمنية واسعة للتعامل مع التهديد الجديد الذي نتج عن قيام قوات «قسد» بإطلاق سراح المئات من معتقلي التنظيم، ورغم أن هذا التهديد لا يعكس حجم وقوة التنظيم، إلا أن الاستعدادات الأمنية العراقية تؤشر بما لا يقبل الشك إلى وجود قلق عراقي واضح للتعامل مع المتغير الجديد، وهو ما كشفته القيادة المركزية الأمريكية»سينتكوم» في 30 آب / أغسطس الماضي،

عندما أعلنت عن مقتل 15 عنصراً في تنظيم «داعش» خلال عملية مشتركة مع قوات الأمن العراقية في صحراء الأنبار، وأشارت إلى أن عناصر «داعش» كانوا مسلحين بعدة أسلحة وقنابل يدوية وأحزمة انتحارية متفجرة، وأضافت بأن هذه العملية استهدفت قادة «داعش» الذين تمكنوا من عبور الحدود السورية باتجاه العراق، من أجل تشتيت تحركات التنظيم، وإضعاف قدرته على التخطيط والتنظيم وتنفيذ هجمات داخل الأراضي العراقية، وأكدت بأن هذه العملية تأتي في سياق جهد موسع لاحتواء أي تهديد يمكن أن يمثله التنظيم في المرحلة المقبلة.

إن التحول الأخير في سلوك قوات «قسد» يأتي بالتناغم مع التطورات العسكرية الجارية في شمال العراق، إذ إن وصول القوات التركية إلى محيط جبل غارا، يعني أنها ستكون قادرة على قطع الطريق الرابط بين الجبل وسنجار، ما يؤهلها لقطع الطريق بين قيادة حزب العمال الكردستاني وقوات «قسد» عبر الحدود العراقية السورية، ومن ثم يمكن القول بأن سلوك قوات «قسد» يأتي من أجل إرباك التفاهمات العراقية التركية حول تصورات العملية العسكرية التركية في شمال العراق، كما أنه يأتي كمحاولة من قوات»قسد» لجلب مزيد من الاهتمام الأمريكي، خصوصاً في ظل الحوارات العراقية الأمريكية حول انسحاب القوات الأمريكية من العراق.

ورغم التحضيرات الأمنية والعسكرية العراقية، فإن فرص عودة التنظيم للداخل العراقي صعبة للغاية، وذلك بالنظر لافتقاده للحاضنة الاجتماعية، والبيئة الجغرافية المواتية، وكذلك التعزيزات الأمنية الواسعة، والأهم الالتزام الأمريكي بحماية أمن العراق على هامش الحوار الأمني العراقي الأمريكي في واشنطن منتصف شهر آب / أغسطس الماضي، وهو ما يرشح فرضية انتقال عناصر تنظيم «داعش» المفرج عنهم إلى مناطق الجزيرة والبادية السورية، والتي تشهد فراغاً أمنياً يمكن أن يستثمره التنظيم في إعادة التأهيل والبناء الهيكلي والعملياتي استعداداً للمرحلة المقبلة.

وفي هذا السياق أيضاً، فإنه من أجل تجاوز عقدة مناطق الفراغ في شمال شرق سوريا، بسبب عدم وجود الدولة السورية «قوات نظام بشار الأسد»، فإن الحكومة العراقية وعبر قيادة العمليات العسكرية في محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين، أجرت عمليات استباقية واسعة الأسبوع الماضي، بدعم من الطيران الحربي العراقي لضبط الحدود ومنع أي تسلل لعناصر التنظيم المفرج عنهم، كما وقعت الحكومة العراقية عدة بروتوكولات أمنية مع الجانب السوري، على خلفية زيارة وزير الداخلية السوري (محمد خالد الرحمون) الأخيرة إلى بغداد نهاية شهر تموز / يوليو الماضي، تسمح للقوات العراقية شن عمليات عسكرية على طول الحدود العراقية السورية لملاحقة عناصر التنظيم، ومنع أي تسلل عبر الحدود.

تصورات للمرحلة المقبلة

إن العملية العسكرية الأخيرة التي جرت في صحراء الأنبار، أظهرت الحسابات الدقيقة لحكومة رئيس الوزراء (محمد شياع السوداني) في تأجيل موعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق، إذ إنه لولا المعلومات الاستخبارية التي قدمتها القوات الأمريكية كان يمكن أن نواجه تحديات أمنية كبيرة إذا ما نجح عناصر التنظيم بتحقيق اختراقات أمنية، خصوصاً إذا ما تمكن التنظيم من الدخول إلى داخل المدن وتنفيذ عمليات ضد قوات الأمن العراقية، في ظل ضعف القدرات الاستخبارية العراقية على الحدود.

إذ أظهرت العملية العسكرية الأخيرة التي شنتها القوات الأمريكية بالتعاون مع قوات الأمن العراقية ضد تنظيم «داعش»، قدرة التنظيم على تنفيذ اختراقات أمنية عبر الحدود العراقية، وأنه بناءً على المعلومات الاستخبارية التي قدمتها القوات الأمريكية، تم احتواء التهديد الأخير، فإنه مثل هذا السلوك يظهر حاجة العراق للجهد الأمريكي في مواجهة تهديدات «داعش»، ويبدو واضحاً بأن الإدارة الأمريكية نجحت حتى الآن في توظيف ورقة التهديد الذي يمثله التنظيم، في تأمين بقاء طويل الأمد داخل العراق، وإنه في الوقت الذي تتزايد فيه التوترات بين طهران وحلفائها وبين إسرائيل، تجد حكومة السوداني في الدور الأمريكي فرصة لإعطاء أجهزة الأمن العراقية هامشاً للتحرك مع القوات الأمريكية، في ظل التحولات المهمة في قواعد الاشتباك وطرق العمل بين الدول والتنظيمات المنضوية في (محور المقاومة) وبين الجبهة المعادية، وهو ما تدركه الحكومة العراقية جيداً.

وعلى الرغم من محدودية تأثير تنظيم «داعش» في العراق وسوريا، وذلك بسبب الانتشار الكثيف للفواعل المسلحة المحلية والإقليمية والدولية، والتي ورثت أغلب الجغرافيات التي كان يسيطر على التنظيم في مرحلة ما قبل 2019، إلا أن الدراسات الأمنية الحديثة أكدت بأن تنظيم «داعش» أصبح تنظيماً أممياً، حيث لديه تواجد في قلب القارة الإفريقية كالنيجر والموزمبيق والساحل وغيرها، فيما انتقل مقر قيادة التنظيم إلى الصومال بعد الهزيمة التي تلقاها في العراق، وتوجد لديه بعض البؤر في إيران وتركيا وأفغانستان والهند، وهذه المجاميع تتصرف غالباً على طريقة الذئاب المنفردة.

وهو ما يبين بدوره بأن تنظيم «داعش» ما زال يشكل تهديداً خطيراً للأمن الدولي عموماً، وأمن منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، خصوصاً مع قدرة التنظيم على تجنيد بعض الشباب، إما لأسباب مالية أو اقتصادية أو لأسباب عقائدية متطرفة، ولذا نراه يتواجد في ليبيا والجزائر واليمن وتونس نتيجة تجنيد بعض الشباب والتغرير بهم، ليشكلوا مجاميع صغيرة وخلايا نائمة في تلك الدول، ولكن إعلان «الخلافة» كما حصل سابقاً، قد يبدو مستبعداً تماماً.

في الوقت ذاته، تمثل مراكز اعتقال مقاتلي «داعش» في شمال شرق سوريا، حالياً أكبر تجمع للإرهابيين في العالم، إلى جانب عشرات الآلاف من الأشخاص المشكوك في ارتباطهم بالتنظيم، يتواجدون في معسكرات اللاجئين في المنطقة المجاورة «مخيم الهول»، إذ إن تردد الحكومات في إعادة بقايا عناصر «داعش» إلى أوطانهم، يثير مخاوف أمنية وقانونية وحقوقية، بعد كل عملية إطلاق سراح تقوم بها قوات «قسد»، خصوصاً في ظل عدم وجود وجهة واضحة للعناصر المفرج عنهم، ما يجعلهم قنابل موقوتة في المناطق التي يتمركزون فيها.

إجمالاً، يمكن القول بأنه رغم مرور أكثر من خمس سنوات على احتفال الدول الأعضاء في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم «داعش» في سوريا والعراق، بهزيمة التنظيم، لا تزال حكومات التحالف عاجزة عن الوصول إلى حل لمشكلة وجود عشرات الآلاف من عناصر «داعش» المسجونين في شمال شرق سوريا، وترك هذه المشكلة لتتحكم بها قوات «قسد»، حسب الظروف الأمنية والجيوسياسية المحيطة بها، وهو ما يجعل الأمن الوطني العراقي أمام تحديات كبيرة، خصوصاً وأنه المستهدف الأول من أي محاولة لتنظيم «داعش» لإعادة إنتاج نفسه من جديد.

إن التصورات الأمنية العراقية ما زالت مقتصرة على التعامل مع التحديات الآنية التي يمثلها التنظيم، دون وضع إستراتيجية متكاملة تنهي أسباب عودة التنظيم من جديد، أو على أقل تقدير توفير فرصة لإعادة تنظيم نفسه، إذ إن حالة التشابك الأمني على طول الحدود العراقية السورية، فضلاً عن الصراع الأمريكي الإيراني، والتي تتفاعل بشكل مباشر مع حالة عدم الاستقرار الأمني في العراق، جعلت التنظيم يستثمر بهذه المتغيرات، في ظل انشغال الحكومة العراقية بممارسة أدوار إطفائية لتخفيف التوترات في العراق، هذا الواقع سيجعل التنظيم قادراً على إنتاج مساحة خاصة له للمناورة، خصوصاً وأن هذه القدرة تدعمها عملية توظيف واضح لأدواره، حسب الحاجة الإقليمية لأطراف الصراع، وهو ما يفرض على العراق إنتاج استراتيجية أمنية خاصة به، تعالج المخاوف الأمنية العراقية، دون النظر إلى الحسابات الإقليمية والدولية الأخرى، التي غالباً ما تستثمر بحالة عدم الاستقرار الأمني في المنطقة، وبالشكل الذي يعكس حساباتها ومصالحها الإقليمية.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org